

مجلة الكندي



مجلة الكندي

دراسات قانونية سياسية برؤية مستقبلية
Political legal studies with a future vision

مجلة قانونية سياسية مختصة بنشر الابحاث والدراسات القانونية والدولية المعاصرة

العدد الاول- السنة الاولى - المجلد الاول / رجب 1447 الموافق كانون الثاني 2026

توجه جميع الملاحظات الى رئيس لجنة التحرير على العنوان

مجلة الكندي - أربيل - العراق

الهاتف : +9647500100017

البريد الالكتروني : alkindi-journal.com

تتوفر نصوص البحث على الموقع التالي

alkindi-journal.com



رقم الايداع : 3005 - 6578-2693 ISSN :

مجلة الكندي

مجلة قانونية سياسية تختص بنشر الأبحاث والدراسات القانونية والشؤون المعاصرة



مجلة الكندي

دراسات قانونية، برواية مستقبليّة

رئيس التحرير:

أ.د. مالك دحام متعب حمادي الجميلي
جامعة المشرق - العراق

مدير التحرير:

أ.د. أحمد سمير محمد ياسين الجبوري
جامعة كركوك - العراق

هيئة التحرير:

أ.د. عصمت عبد المجيد بكر

أستاذ قانون محاضر في عدد من الجامعات-العراق

أ.د. عمر محمد شحادة

الجامعة اللبنانية - لبنان

أ.د. محمد رياض دغمان

الجامعة اللبنانية - لبنان

د. رواد غالب سليقة

جامعة بيروت العربية - لبنان

د. عمار ممدوح البيك

جامعة حلب - سورية

أ.د. حسن فضالة موسى حسن التميمي

الجامعة العراقية - العراق

أ.د. أحمد نوار نصيف

جامعة تكريت - العراق

أ.د. رشيد مجيد محمد الربيعي

جامعة بغداد-العراق

أ.د. بشير سعد زغلول

جامعة قطر - قطر

أ.د. محمد حمد مصطفى القطاطشة

الجامعة الأردنية - الأردن

د. محمد بن طريف

جامعة عمان العربية - الأردن

أ.د. وسام حسين غياض

الجامعة اللبنانية - لبنان

أ.م.د. مروان عامر نصيف جاسم

جامعة تكريت - العراق

سياسة النشر في المجلة

تُعنى مجلة الكندي بمشاركات الأبحاث الرصينة والدراسات والتعليقات على الأحكام القضائية وملخصات رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه والتقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات وعرض الكتب الجديدة ومراجعتها باللغة العربية والإنكليزية، كما تدعوكم المجلة للتفاعل معها وإغناء الأعداد الصادرة عنها وفق سياسة النشر الخاصة بها والمتمثلة بالآتي:

1- مجلة الكندي هي مجلة دورية تصدر شهرياً عن دارها تترك للنشر والتوزيع في أربيل- العراق.

2- المجلة مختصة بنشر أبحاث العلوم الإجتماعية (القانونية والسياسية والاقتصادية)، أو عرض رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه، أو التعليقات على الأحكام القضائية، أو التقارير العلمية عن الندوات والمؤتمرات، أو عرض الكتب الجديدة ومراجعتها في العلوم القانونية والسياسية وباللغتين العربية والإنكليزية.

3- تحتفظ المجلة بحقوق النشر والطبع كافة، كما تعبر جميع آراء المؤلفين الواردة في البحث أو المادة العلمية عن وجهة نظرهم، ولا تُعدُّ المجلة مسؤولة عنها، استناداً لمبدأ استقلالية الرأي، وتلتزم المجلة بالحفاظ على حقوق الملكية الفكرية للمؤلفين..

4- المجلة غير ملزمة برد أصول البحوث أو التعليقات على الأحكام القضائية أو ملخصات الكتب ورسائل الماجستير أو أطاريح الدكتوراه سواء نشرت أم لم تنشر، مع خصم جميع المصاريف في حال عدم النشر.

5- تكون الأولوية بالنشر حسب الأسبقية بالحصول على قبول نشر للبحوث، وفي حال رغبة الباحث بالنشر المستعجل يستوفي مبلغ إضافي على أجور النشر النهائية للبحث، طبقاً لما متاح على موقع المجلة الإلكتروني.

6- يشترط بالمادة العلمية المراد نشرها بالمجلة، أن لا تكون قد سبق نشرها في مجلة أو دورية أو مؤتمر علمي، بتعهد يقدمه الباحث، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والمالية كافة.

7- يلتزم الباحث بعدم إرسال بحثه أو مادته العلمية إلى أي جهة أخرى لغرض النشر، حتى يصله رد المجلة بصلاحية بحثه أو مادته العلمية للنشر من عدمه خلال مدة شهرين من تاريخ استلام المجلة للبحث أو المادة العلمية، وبخلافه تحتفظ المجلة بحقوقها القانونية والمالية كافة.

8- يتعين على الباحث أن يلتزم بشروط وأسلوب النشر المعتمد من المجلة والمتاح على موقع المجلة الإلكتروني ([https:// alkindijournal.com](https://alkindijournal.com)). وبخلافه لا تتحمل المجلة مسؤولية التأخر بقبول أو نشر البحث أو المادة العلمية.

9- يجب على الباحث مراعاة الأمانة العلمية في البحث العلمي والدراسة الأكاديمية وفي مقدمتها أخلاقيات البحث العلمي وبنود لجنة أخلاقيات النشر (Committee On Publication Ethics) مثال ذلك، توثيق المراجع والمصادر والنصوص القانونية والعلمية ومراعاة الموضوعية والمنهجية في الكتابة، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والإدارية والمالية الكاملة عن أي انتهاك أو تجاوز لهذه الأخلاقيات طبقاً للقوانين والتعليمات الوطنية أو الدولية.

10- تخضع جميع البحوث العلمية المراد نشرها بالمجلة لتدقيق نسبة الانتحال (turnitin) ضماناً لعدم نشر البحوث مسروقة النص جزئياً أو كلياً، وبخلافه يتحمل الباحث المسؤولية القانونية والمالية والإدارية الكاملة.

11- تخضع المادة العلمية التي تنشرها المجلة للتحكيم الشفاف والمراجعة العلمية المتخصصة (Peer-reviewed process) فضلاً عن التدقيق اللغوي (لغة العربية واللغة الإنكليزية)، ويكون للمجلة صلاحية الموافقة على النشر فيها من عدمه استناداً إلى الآراء الأولية لهيئة تحرير المجلة أو آراء المحكمين المتخصصين.

13- يمنح كل باحث نسخة ورقية من العدد المنشور فيه بحثه، فضلاً عن نسخة مستلة عن بحثه، ولا تتحمل المجلة أجور إرسال النسخة الورقية للباحث.

14- تعمل المجلة وفق آلية وسياسة النشر المفتوح (Open Access).

15- تلتزم المجلة بمنح الباحث قبول النشر حين استكمال جميع المتطلبات على أن يذكر فيه المجلد والعدد وسنة النشر. باستثناء البحوث المستلة من رسائل الماجستير وأطاريح الدكتوراه.

الكندي - العدد الأول/السنة الأولى كانون الثاني 2026



الطبيعة القانونية لجريمة القتل المرتكبة عبر شبكة المعلومات الدولية

إشراف الأستاذ الدكتور: محمد عبده

إعداد: فيصل مخلف محمد البوسودة

مجلة سبيلية بعلبك



المستخلص



تعتبر مجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا) من أبرز التكتلات الاقتصادية العالمية التي تلعب دورًا متزايد الأهمية في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي. يهدف البحث إلى تحليل تأثير المجموعة على التوازنات الاقتصادية والسياسية العالمية، خاصة في ظل التحديات التي تواجهها الدول النامية. أظهرت النتائج أن البريكس استطاعت الحفاظ على نموها واستقرارها الاقتصادي خلال الأزمات المالية، مما يعكس قدرتها على التأثير في الاقتصاد العالمي. كما تواجه المجموعة تحديات من الهيمنة الغربية على المؤسسات الاقتصادية الدولية، مما يدفعها للبحث عن بدائل مثل بنك التنمية وصندوق الاحتياطيات النقدية. توصي الدراسة بتعزيز التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء والضغط من أجل إصلاح المؤسسات المالية الدولية لضمان تمثيل أفضل للدول النامية.

الكلمات المفتاحية: الجريمة السيبرانية ، القتل عبر الإنترنت، المسؤولية الجنائية، الأدلة الرقمية، التشريع المقارن.

مجلة الكندي

Abstract



The BRICS group (Brazil, Russia, India, China, and South Africa) is one of the most prominent global economic blocs, playing an increasingly important role in shaping the international economic system. This research aims to analyze the group's impact on global economic and political balances, especially in light of the challenges faced by developing countries. The findings show that BRICS has managed to maintain its economic growth and stability during financial crises, reflecting its ability to influence the global economy. However, the group faces challenges from Western hegemony over international economic institutions, prompting it to seek alternatives such as the Development Bank and the Contingent Reserve Arrangement. The study recommends enhancing economic cooperation among member states and advocating for reforms in international financial institutions to ensure better representation for developing countries.

Keywords: Cybercrime, Online Murder, Criminal Liability, Digital Evidence ,Comparative Legislation.



المقدمة

تعتبر مجموعة البريكس (البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب إفريقيا) واحدة من أبرز التكتلات الاقتصادية العالمية التي تشهد نموًا متسارعًا في القرن الحادي والعشرين. تتكون هذه المجموعة من دول ذات اقتصادات ناشئة، تسعى إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والسياسي فيما بينها لمواجهة التحديات العالمية. في ظل الاضطرابات الاقتصادية والسياسية التي يشهدها العالم، تبرز أهمية فهم الدور الذي تلعبه مجموعة البريكس في إعادة تشكيل النظام الاقتصادي الدولي، خاصة في مواجهة الهيمنة الغربية. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مكانة مجموعة البريكس في الاقتصاد العالمي، وتفاعلها مع المؤسسات الاقتصادية الدولية، مما يسهم في فهم أعمق لدورها وتأثيرها.

أهمية البحث

تتبع أهمية هذا البحث من الحاجة إلى دراسة تأثير مجموعة البريكس على الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل التغيرات الجيوسياسية والاقتصادية الحالية. كما يسعى البحث إلى إلقاء الضوء على الفرص والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء في المجموعة، مما يساعد صانعي القرار على تطوير استراتيجيات فعالة للتعامل مع هذه الديناميات.



إشكالية البحث

تتمحور إشكالية البحث حول السؤال التالي: كيف تؤثر مجموعة البريكس على التوازنات الاقتصادية والسياسية في العالم، وما هي الفرص والتحديات التي تواجه الدول الأعضاء في سياق هذا التكتل؟

منهجية البحث

يعتمد البحث على منهجية تحليلية تعتمد على مراجعة الأدبيات والدراسات السابقة، بالإضافة إلى تحليل البيانات والمعلومات المتاحة حول مجموعة البريكس. سيتم استخدام أسلوب المقارنة لدراسة تجارب الدول المختلفة في التعامل مع التكتل.

هيكلية البحث

ينقسم البحث إلى مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: يتناول الدور الاقتصادي الدولي لمجموعة البريكس، بما في ذلك مكانتها في الاقتصاد العالمي ودورها الاستثماري.

المبحث الثاني: يستعرض تفاعلات مجموعة البريكس مع المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وتأثيراتها على النظام الاقتصادي العالمي.



المبحث الأول

الدور الاقتصادي الدولي لمجموعة البريكس

يشهد العالم اليوم العديد من الاضطرابات التي تتطلب من الدول إعادة النظر مرة أخرى في مسار سياساتها الاقتصادية، لكي لا تحول مثل هذه الاضطرابات الدراماتيكية دون تحقيق مستويات التنمية من خلال جهد واحد وعدم اللجوء إلى دول أخرى، لتبادل وتقاسم المنافع المشتركة معها، ويعتبر كذلك التكامل الاقتصادي بين البلدان النامية جانباً مهماً من جوانب التنمية المتعددة حيث إنه من المستحيل تحقيق تنمية مستقلة في مواجهة نظام دولي يرفض هذا النهج بإمكانية فردية، ومن هذا المنطلق تستمد فكرة التكتلات الاقتصادية شرعيتها ومبرراتها⁽¹⁾.

المبحث الثاني

النظام العالمي الجديد بين الماضي والحاضر

لا يمكننا القول إن النظام الدولي قد اختفى تماماً ليحل محله نظام عالمي جديد، فلا تزال الدولة هي المكون الأساسي للنظام الدولي التي كانت تحتكر العمل السياسي، قبل أن يمسها الخلل والتراجع، ولا زالت قائمة رغم أن هذا الانحدار

(1) ليلي عاشور، حاجم سالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس نموذجاً، مجلة جامعة النهرين، العدد 46، العراق، 2016، ص 79.



أدى إلى تغييرات هيكلية فرضت نفسها على الأجندة عالمياً بوتيرة أسرع مما كانت عليه قبل عقود، وهذا يؤكد لنا أننا نعيش حالياً في مجتمع عالمي ونظام عالمي هجين مختلط أي أنه يحتوي على القديم والجديد معاً⁽¹⁾.

المطلب الأول

المكانة الاقتصادية لمجموعة البريكس في الاقتصاد العالمي

تعتبر مجموعة البريكس أن النظام الدولي هو فرصة اقتصادية متنامية، خاصة أثناء الأزمات المالية لعام 2008، فقد شهدت المراكز التقليدية في الاقتصاد العالمي في الغرب نمواً اقتصادياً بطيئاً أو حتى ركوداً، وفقاً لكبير الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي (بيير أوليفيه جوري ناشاس)، حيث بلغت حصة البلدان الصاعدة والنامية في الثمانينيات (31%) من الناتج العالمي، من حيث تعادل القوة الشرائية، و(43%) من النمو العالمي، وفي الفترة 2011-2015، قفزت هذه الأرقام إلى (11%) من الإنتاج القومي، و(71%) من النمو العالمي، ووفقاً لذلك، يمكننا أن نستنتج في المقام الأول أن الدول المتقدمة لم تعد مناسبة لإظهار قوة الاقتصاد العالمي الصحيح⁽²⁾.

(1) احمد صدقي دجاني، زلزلة في العولمة وسعي نحو العالمية، دار المستقبل العربي، مصر، 2003، ص 65.

(2) نور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، السليمانية، العراق، 2007، ص 96.



وبالتالي، تصبح حصة الأسواق الناشئة، بما في ذلك دول البريكس وخارجها، حافزاً قوياً للتجارة والاستثمار، مما يؤدي إلى الحد من الفقر على مستوى العالم، والمساعدة في تعزيز النمو في مناطق آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا.

لقد ركزت هذه الظاهرة على تغيير الثروة على جدول الأعمال الأساسي لمجتمع البريكس بصفقتها جمعية سياسية تعمل على تغيير معايير وترتيبات الحوكمة العالمية، والتي تم تأسيسها تحت رعاية الولايات المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية لتعكس الوضع الحالي والداخلي في التشكيل المستقبلي للاقتصاد العالمي والسياسي في نفس الوقت⁽¹⁾.

كما إنه لا شك أن العالم في القرن الحادي والعشرين يبدو أنه أكثر تعقيداً حيث لا يمكن التنبؤ بتطوراته من ذي قبل، حيث توجد أقطاب متعددة للقوى جنباً إلى جنب مع حقائق ثقافية مختلفة، وهي المتغيرات الجديدة التي يمكن أن تحدد هذا القرن الجديد، وهذا ما يؤكد على وجود المزيد من الجهات الفاعلة في النظام السياسي العالمي، وأن تغيير العالم لا رجوع عنه؛ حيث إن أكثر من قوة ناعمة، وسيطرة القوى الغربية على معظم المؤسسات الدولية لم تنته بعد، لكن شيئاً عميقاً قد تغير بحيث إنه تعد القوة المالية والعالمية، بما في ذلك القوة الناعمة، تنتمي إلى دولة

(1) ليلي عاشور، حاجم سالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس نموذجاً، مرجع سابق، ص 80.



واحدة، بل أصبحت مجموعة البريكس حقيقة جديدة⁽¹⁾، فما الدور الذي تلعبه هذه المجموعة؟

أولاً: مكانة الدور الاستثماري للصين في مجموعة بريكس.

إن دور الصين الاستثنائي في توليد الأسواق الناشئة بشكل عام والمسارات الاقتصادية لمجموعة البريكس، كمجموعة على وجه الخصوص، هو ضروري لهذا الوضع لكن تتدمج في نظام التجارة العالمي وفي الانفتاح على مستوى الاستثمار الأجنبي، وإن الزيادة في نمو الصين، قد أدى إلى دورة فائقة في انتاج السلع، وفي معدلات نمو أعلى في البلدان المصدرة للسلع الأساسية في جميع أنحاء العالم في المناطق الغنية أو الفقيرة.

لقد حفزت استثمارات الصين في إنشاء سلسلة من عملية توريد للسلع هذه العملية أيضاً، إلى جانب سياسة "التوسع" لتشجيع الاستثمار المباشر من قبل الشركات الصينية، لا سيما في صناعات البناء وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فعندما عكست الصين موجة الركود العالمي في 2009 مع عصر الاستثمار الرئيسي للمقاطعات والحكومات المحلية في الصين، كان لأسواق السلع الاستهلاكية تأثير اقتصادي كلي على

(1) القوة الناعمة مفهوم صاغه جوزيف ناي من جامعة هارفارد لوصف القدرة على الجذب والضم دون الإكراه أو استخدام القوة كوسيلة للإقناع، في الآونة الأخيرة، تم استخدام المصطلح للتأثير على الرأي الاجتماعي والعام وتغييره من خلال قنوات أقل شفافية نسبياً والضغط من خلال المنظمات السياسية وغير السياسية.



الصعيد العالمي، مما ساعد مصدري السلع الأساسية على النجاة من الأزمة المالية التي نشأت في الأسواق المالية في الولايات المتحدة وأوروبا، وكان من بين المستفيدين الرئيسيين دول البريكس (البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا)⁽¹⁾.

فمنذ عام 2014، تغيرت القوة الاقتصادية لمجموعة البريكس؛ نظرًا لتوجه الصين نحو مسار نمو اقتصادي "عادي" وجديد، يعتمد على المستهلك المحلي، أما في البرازيل وروسيا وجنوب إفريقيا فإن لدى كل من هذه الدول هياكلها الخاصة وتحدياتها السياسية على المدى المتوسط والبعيد، فإنها من غير المرجح أن تكون من بين البلدان الناشئة غير المستقرة اقتصاديًا مرة أخرى حتى تجد طريقًا جديدًا للمضي قدمًا، وفي الوقت نفسه، تتحرك الهند بخطى سريعة (وإن كانت تواجه تحديات اجتماعية وهيكلية كبيرة مدفوعة بالإصلاحات الاقتصادية لصالح تنمية القطاع الخاص والمستهلكين الجماهيريين، حيث تساعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ترشيد برامج الحد من الفقر وتحسينها)⁽²⁾.

فمن المهم أن الصين ستكون قادرة على إدارة إصلاحها الاقتصادي الطموح والشامل، وهو وسيلة للحفاظ على معدل النمو الطبيعي الجديد

(1) نور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 100.
(2) عبد المنعم سعيد ومحمد فايز فرحات، مجموعة العشرين وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، ص 66.



"الذي يبلغ (6.5%)، ومن ثم هناك، على المدى المتوسط، هناك احتمال أن تكون الصين قد يصل عدد سكان الهند إلى حوالي ثلاثة مليارات نسمة، وسيكونون المحركين الرئيسيين للنمو العالمي في المستقبل.

إن هذا الاحتمال هو احتمال مهم لبقية دول البريكس، ولكنه ينبع أيضاً من آفاق النمو العالمي، والاقتصاد العالمي والتنمية بشكل عام، مؤكداً الأهمية العالمية للقضايا التي أثارها التقلبات المالية في الصين، والتي ظهرت في عام 2015 وأوائل عام 2016⁽¹⁾.

ثانياً: التنوع والتماسك بين مجموعة دول البريكس.

إن التماسك القوي والاعتماد المتبادل هو شرط أساسي لأي منظمة لتكون فاعلة، ومن ناحية أخرى يمكن أن تكون المنظمة مفيدة لأعضائها إذا كان هؤلاء الأعضاء يكملون بعضهم بعضاً بطريقة سياسية واقتصادية. وفيما يلي، سيتم عرض الإمكانيات الاقتصادية والتنموية في مختلف قطاعات دول البريكس: وظهرت البرازيل كدولة متخصصة في الزراعة، حيث تمتلك (60) مليون هكتار من الأراضي المزروعة، بينما تقدر الأراضي الصالحة للزراعة بأكثر من (400) مليون هكتار، وهذا يعني أن البرازيل هي من بين دول البريكس المصدرة للمنتجات الزراعية،

(1) محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الإقليمية الاقتصادية وأثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية القاهرة، 2005، ص 50.



وخاصة إلى الصين، كما أن الوقود الحيوي الزراعي يعتبر منتج برازيلي مهم، في حين يتم تقديم شركة الطيران البرازيلية Embraer كمجال للابتكار؛ لذلك، فإن البرازيل تأتي في طليعة دول البريكس⁽¹⁾.

أما على الصعيد العالمي، فقد تقع شركة Embraer خلف شركتي Boeing و Airbus مباشرةً، لدى Embraer بالفعل مشروع مشترك مع China Aerospace Industry Group علاوة على ذلك، فإن نمو الاقتصاد البرازيلي يعتمد أولاً على الطلب المحلي.

لقد تقدمت الصين على اعتبار أنها ورشة التصنيع، ومن المفترض أن نقول إن التصنيع في الصين بدأ في فترة أطول بكثير من جميع دول البريكس الأخرى، وأن اقتصاد الصين موجه نحو التصدير.

كما تمتلك الصين حوالي (12%) من الموارد المعدنية في العالم، ومع ذلك، فإنها تستورد بعض المواد الأولية، أما في حالة الهند، فقد تم التأكيد على قطاع الخدمات القوي؛ فهذه الدولة هي قوة برمجيات بين دول البريكس حيث أصبحت بها الصناعة محركاً للنمو، وبحلول عام 2020، سيدخل أكثر من 100 مليون شخص جديد إلى القوى العاملة.

(1) عبد المنعم سعيد ومحمد فايز فرحات، مجموعة العشرين وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، 68.



كما ستكون هناك أيضًا عملية توسع سريعة في الهند مرتبطة بحلول عام 2024، حيث سينتقل (140) مليون شخص إلى المناطق الحضرية، ولكن مقارنة بدول البريكس الأخرى، ستبقى الهند كدولة منخفضة الدخل لعدة عقود لان نمو الهند يعتمد على الطلب⁽¹⁾.

أما روسيا كواحدة من دول البريكس فإنها تعتبر قاعدة موارد الطاقة؛ حيث تمتلك روسيا حوالي (20%) من موارد العالم من الغاز والنفط، بالإضافة إلى أنها متخصصة في السلع الأساسية، إلا إنه من المتوقع أن تواجه روسيا انخفاضًا هائلًا في عدد السكان من 140 مليونًا إلى 109 ملايين في عام 2050.

ونظرًا لمواردها من الطاقة، فإن روسيا موجهة نحو التصدير، أما بالنسبة لجنوب إفريقيا، فهي تمتلك قاعدة معدنية كبيرة وتعد واحدة من المنتجين الرئيسيين للأتربة النادرة، مما يجعلها دولة مثيرة للاهتمام للصين، تمثل الزراعة حاليًا (68%) في الصين و(986%) في الهند من إجمالي استخدام المياه والري، ولا تزال هناك زيادة في سحب المياه⁽²⁾.

لهذا يبدو من الصعب التوصل إلى قاسم مشترك يجعل من البريكس بمنظمة دولية قوية، أما من وجهة نظر اقتصادية، فإن التنوع يجعل من

(1) ليلي عاشور، حاجم سالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس نموذجًا، مرجع سابق، 81.

(2) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010، ص 75.



اقتصادات البريكس متكاملة، وهناك إمكانات كبيرة لزيادة التعاون لصالح أعضاء البريكس، التي يمكنها أن تتطور لأن تصبح كتلة تجارية.

والشيء الآخر الذي يربط دول البريكس بعضها مع بعض، على الرغم من تنوعها، هي النقطة التي تحولت جميعها من خلالها إلى الطريقة الغربية للتحديث، وقد اختاروا جميعًا طريقة محلية في المجتمعات الحديثة، ومع ذلك، فإن دول البريكس، حتى الديمقراطية منها، تختلف عن الرؤية الليبرالية للدول الغربية، لكن من ناحية أخرى، فإن أعضاء البريكس ليسوا متأكدين من بعضهم البعض لأسباب مختلفة (المنافسة الصينية الروسية، والمنافسة الصينية الهندية).

المطلب الثاني

القوى الاقتصادية الصاعدة وإمكانية انضمامها إلى البريكس

استطاعت مجموعة البريكس أن يكون لها صدى واسع على الساحة الدولية والإقليمية بعد أن أعلن بنك جولدمان ساكس عن "الخدمات المصرفية العالمية" في عام 2003 بعنوان "الحلم مع بريكس: الطريق إلى عام 2050"، معلناً أن البريكس كيان اقتصادي وسياسي في نفس الوقت لا يستهان بها، ويمكنها أيضًا أن تتفوق على اقتصادات دول مجموعة السبعة مجتمعة بحلول عام 2050، وأن اقتصادات هذه الدول



البريكس ستنافس اقتصاد أغنى دول العالم، متوقعين أن يكون مركزاً عالمياً سيتجه التحول الاقتصادي خلال العقود الخمسة القادمة⁽¹⁾.

لقد ظهرت القوى الصاعدة بقوة بعد نهاية الحرب الباردة، وذلك لعدة أسباب أبرزها ما يلي:

أولاً: استفاد الميزانية المالية لكلا المعسكرين نتيجة سباق التسلح وسياساتهما في النظام الدولي جعل القوى الإقليمية تدرك في وقت مبكر أنه من الضروري الاهتمام بالجانب الاقتصادي من أجل تحقيق قدر كمي، وقفزة في التنمية تدل على الاهتمام بالمتغير العسكري فقط، وهذا الوصف ينطبق على اليابان وكوريا الجنوبية والصين⁽²⁾.

ثانياً: المساعدات الأمريكية لبعض القوى الصاعدة، مما جعلها تحقق قفزات نمو غير متوقعة، حيث تدخل هذه المساعدات ضمن المحاولات الأمريكية لبناء تحالفات في النظام الدولي، والاستيعاب الكبير للقوى الآسيوية للتكنولوجيا ومحتويات الفكر الليبرالي.

(1) محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الإقليمية الاقتصادية وأثرها على النظام التجاري العالمي، مرجع سابق، ص 59.

(2) محمد خنوش، الفواعل الدولية المؤثرة في النظام الدولي، بحث منشور في مجلة الفكر للمعلومات، مصر، 2015، ص 33.



ثالثاً: الانتقال التدريجي للقوة من الغرب إلى الشرق، وزيادة الاهتمام بالبعد الاقتصادي الذي أصبح ورقة رابحة تهيمن على مسار العلاقات الدولية، وهذا ما اقترحته بقوة الاستاذ بريندا جوزيف ناي⁽¹⁾.

أما عن التوزيع الجغرافي، فقد نشرت مؤسسة (ستانلي) في عام 2017 تقريراً بدرجة عالية من الأهمية، من قبل (مايكل شايفر) مدير برنامج الأمن الدولي في مركز الحرب والسلام والإعلام بجامعة نيويورك بعنوان (الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الصاعدة)، ويأتي هذا التقرير في سياق دراسات عديدة التي بدأت مؤخراً بالتعامل مع قضية تراجع القوة الأمريكية ومكانة الولايات المتحدة في النظام الدولي كقوة عظمى، وصعود عدد من القوى الناشئة الأخرى على الساحة الدولية.

ولعل أبرزها ومنها ما يمكن تسميته بمجموعة البريكس، والتي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين، بالإضافة إلى جنوب إفريقيا، كما ذكر التقرير أنه في آسيا، تعتبر النمر الآسيوية والهند وتركيا من بين القوى الصاعدة، بينما في الأمريكيتين تعتبر البرازيل والمكسيك والأرجنتين وتشيلي في طليعة القوى الصاعدة، أما داخل القارة الأفريقية، فقد تم

(1) جوزيف صموئيل ناي الابن ولد في 19 يناير 1937 أمريكي الجنسية وأستاذ العلوم السياسية وعميد سابق لمدرسة جون كينيدي الحكومية في جامعة هارفارد أسس بالاشتراك مع روبرت كوهين، مركز الدراسات الليبرالية الجديدة في العلاقات الدولية، وتولى عدة مناصب رسمية منها مساعد وزير الدفاع للشؤون الأمنية الدولية في حكومة بل كلينتون ورئيس مجلس الاستخبارات الوطني.



ترشيح جنوب أفريقيا، في حين تم ترشيح مصر كقوة صاعدة، ولكن مع تحفظات⁽¹⁾.

وبعد ظهور هذا المصطلح، تجمعت دول أخرى في مؤسسات مالية للدولة على أساس أوجه التشابه فيما بينها من حيث معدلات التنمية والأداء الاقتصادي، وكان أبرز هذه الدول مينت المكسيك وإندونيسيا ونيجييا وتركيا وكوريا الجنوبية وتركيا.

إنما معايير هذا التصنيف لم تكن واضحة بالشكل الكافي، حيث إنه من الصعب العثور على أوجه التشابه الاقتصادي أو الديموغرافي بين بلدين متنوعين، مثل: كوريا الجنوبية وإندونيسيا، لذلك يستخدم هذا التصنيف بشكل أساسي في تصنيفات القطاع المالي المتعلقة بالسندات الصادرة عن حكومات هذه الدول⁽²⁾.

أما روبرت وارد فقد صاغ مصطلح (SEAT CIVES) في عام 2010، شملت مجموعة من الدول مثل (كولومبيا وإندونيسيا وفيتنام ومصر وتركيا وجنوب إفريقيا)، لكن المعايير المستخدمة لتعريف هذه المجموعة لا تزال غير واضحة، حيث أنها تحتوي على اقتصاد ديناميكي ومتنوع، عدد كبير من السكان، معظمهم من الشباب، واستقرار سياسي معين.

(1) محمد خنوش، الفواعل الدولية المؤثرة في النظام الدولي، مرجع سابق، ص 35.
(2) أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص 77.



أن مصطلح (CIVETS) يشمل دولاً من بين المجموعات الإحدى عشرة، باستثناء كولومبيا وجنوب إفريقيا)، وتمثل هذه البلدان جميع الاقتصادات الناشئة التي عملت على زيادة مواقفها السياسية، بالإضافة إلى دخولهم كلاعبين رئيسيين في ساحة المنافسة الاقتصادية الدولية من هنا يتضح أن مجموعة بريكس ليست المجموعة الوحيدة التي تسعى لتحدي النمط الدولي القائم حالياً، وإنما في قريب، ستبدأ هذه المجموعات من البلدان في الارتقاء لسببين رئيسيين⁽¹⁾:

الأول: لأن وهي تتكون من دول تتمتع بميزة جغرافية كبيرة في متغير سيناريو التجارة العالمية.

الثاني: لأنها تتمتع بإمكانات ديموغرافية كبيرة.

لقد توصلت التحليلات التي أجراها " Otel" على عاملين رئيسيين في التنمية، وهما: الناحية الاقتصادية والناحية الديموغرافية، ويمكن تحديد خمسة معايير هيكلية تراكمية لتحقيق التنمية الاقتصادية كعامل أساسي لتحديد البلدان الناشئة، وهي كما يلي:

المعيار الأول: عدد السكان: يجب أن يكون عدد السكان كبيراً بما لا يقل عن (100) مليون نسمة، وتكوين سوق محلي مهم كمتنافس للصناعة

(1) بريرة انجهام الاقتصاد والتنمية، ترجمة: حاتم حميد محسن، الطبعة الأولى، دار كيوان، دمشق، 2010، ص 56.



المحلية والواردات الضرورية معًا، وذلك لتحقيق الميزان التجاري، وكلما كان سكان الولاية أصغر سنًا وأفضل تعليمًا، زاد النمو الاقتصادي للدولة.

المعيار الثاني: النمو الاقتصادي المحتمل: وهو مسار نمو طويل الأمد، لمدة تصل إلى (10) سنوات، ويقدر بنحو (95%)، يعتمد هذا المعيار على التفاعل بين زيادة رأس المال وكمية العمل والتقدم التقني؛ وتؤثر على مستوى النشاط وفقًا لنموذج الاقتصادي الأمريكي الكلاسيكي الجديد "روبرت سولو"⁽¹⁾.

المعيار الثالث: التحضر الرئيسي أو الديناميكي: حيث تسمح المدينة بتطوير النقل والوصول إلى مياه الشرب والكهرباء، مما يسهل التجارة.

المعيار الرابع: الحاجة إلى البنية التحتية اللازمة للتنمية الاقتصادية في البلد: وذلك عن طريق بناء الطرق والجسور وخطوط السكك الحديدية عالية السرعة والمطارات والبنية التحتية للطاقة.

5- المعيار الخامس: الاستقرار السياسي: بغض النظر عن نوع النظام السياسي والذي يسمح بتنفيذ المشاريع طويلة المدى، فقد يظهر النموذج الصيني أن التنمية الاقتصادية لا ترتبط بالضرورة الانفتاح الديمقراطي،

⁽¹⁾ إيريك بوتيه، وميشيل فوكان، التطور الاقتصادي في آسيا الشرقية، تعريب صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة دمشق، 2011، ص 24.



بل بوجود قوة مستقرة ومجهزة برؤية طويلة الأجل ومؤسسات مستقرة، يجعل من الممكن تنفيذ سياسات الأعمال واسعة النطاق⁽¹⁾.

وبموجب هذه المعايير، فقد أشار الوارنس دازيانو بمؤسسة فوندابول الفرنسية عام 2014 إلى الدول الصاعدة الآتية، وهي بنغلاديش وإثيوبيا ونيجيريا وإندونيسيا وفيتنام والمكسيك، ويمكن تجميع هذه البلدان تحت اختصار (BENIVMD).

لقد انضمت جنوب إفريقيا إلى كتلة البريكس، وأهمية موقعها الاستراتيجي رغم ضعف اقتصادها مقارنة بالدول الأخرى⁽²⁾، حيث اعتبر العديد من المحللين أن تحرك جنوب إفريقيا للانضمام إلى البريكس كان مفاجئاً وغير مناسب، استناداً إلى الوضع في جنوب إفريقيا، الذي لا يزال بعيداً عن وضع القوى الاقتصادية الناشئة التي تشكل من هذه المؤسسة، حيث إنها دولة صغيرة نسبياً، وأعرب جيم أونيل عن دهشته من تلك الخطوة، حيث علق على ذلك بقوله إنه يجد صعوبة في تفسير أسباب قبول دول البريكس لهذا الانضمام لأن اقتصاد جنوب إفريقيا لا يكفي لتأهيلها لتكون كعضو في مجموعة البريكس، وبدون تحسين الإنتاجية والنمو في معدلات المواليد، فإن جنوب إفريقيا لن تكون أبداً مثل تلك البلدان وكتب

(1) محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الإقليمية الاقتصادية وأثرها على النظام التجاري العالمي، مرجع سابق، ص 61.

(2) عبد الرحمن علي عبد الرحمن، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس، مرجع سابق، ص



أونيل أن هناك الكثير من الاقتصادات التي يمكن أن توفر مساحة أكثر ملاءمة لتوسيع مجموعة البريكس، والتي لديها مبررات أكثر من جنوب إفريقيا، لإضافتها إلى مجموعة البريكس⁽¹⁾، وتشمل هذه القائمة: كوريا الجنوبية وتركيا، المكسيك، إندونيسيا، ومن الجدير بالذكر أن هذه الدول كافة لها ناتج داخلي إجمالي أكبر بمرتين أو ثلاث مرات من اقتصاد جنوب أفريقيا وبرصيد بشري أكبر حيث نجد أن نيجيريا ومصر، هما: الدولتان الأفريقيتان الوحيدتان، ولم يذكر أونيل دولة جنوب أفريقيا بينهم. في الواقع، إن دول البريكس، لا سيما الصين، تستغل جنوب أفريقيا لأغراضها السياسية والاقتصادية حيث تقدر حجم الاستثمارات الصينية في أفريقيا حالياً بنحو 40 مليار دولار، مقارنة بالاستثمارات الأميركية البالغة 58 مليار دولار، بحسب إحصاءات جامعة جون هوبكنز الأميركية عام 2018، وهذا ما يعني أن الولايات المتحدة لا تزال صاحبة الاستثمارات الكبرى في أفريقيا، ولكن الاستثمارات الأميركية تواصل التراجع، وذلك وفقاً لتعليقات أدلت بها مديرة وحدة الأبحاث الصينية-الأفريقية في جامعة جون هوبكنز الأميركية لراديو ناشونال بابلوك راديو" الأميركي، مغذية رغبات جنوب أفريقيا لمزيد من الظهور على الساحة الدولية، حيث ينصب اهتمام هذه الدولة على حشد التمويل من تجمع البريكس لتطوير البنية التحتية الأفريقية، وشدد الرئيس "جاكوب زوما"

(1) إيهاب الشريف، الهند أسرار ومفاتيح، مرجع سابق، ص 50.



في بيانه الافتتاحي في قمة البريكس الثالثة في سانبا في عام 2011 على أن مجموعة المدخرات الرئيسية لدول البريكس يمكن أن تكون موجهة نحو طلب إفريقيا على استثمارات واسعة النطاق.

كما يمكن أن يثير مجال تطوير البنية التحتية والتصنيع اهتمام مجتمعات الأعمال في مجموعة البريكس، وكررت روما دعوة مماثلة في مجلس أعمال البريكس في أغسطس 2013، داعية الشركات إلى التعاون مع جنوب إفريقيا لتعزيز البنية التحتية في إفريقيا، وخاصة الطرق والسكك الحديدية⁽¹⁾.

يتضح مما سبق أن عمق الفجوة التي تفصل جنوب إفريقيا عن بقية دول مجموعة البريكس إلى المعايير الاقتصادية والبشرية؛ نستطيع القول أنجحت جنوب إفريقيا قد نجحت في تحقيق معدل نمو اقتصادي بلغ (1.5%) سنوياً من 2013 إلى 2017، بينما بلغ متوسط معدل النمو ضمن مجموعة البريكس تقريباً (963.5)، حيث تعد الصين والهند أبرز الدول التي بلغت نسبة النمو لديها (7.15%) كل على مر السنين. في السنوات الخمس الماضية، بلغ الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا ما يقرب من ربع الناتج المحلي لروسيا، الدولة الأضعف اقتصادياً بين

(1) عبد الرحمن علي عبد الرحمن، الأهمية الاستراتيجية لمجموعة دول بريكس، مرجع سابق، ص 43.



دول البريكس -109.309 (مقارنة بـ 808.395.1 مليون دولار) في عام 2019.

ومن حيث عدد السكان، فإنه من الواضح أن جنوب إفريقيا كانت متخلفة عن الركب، بالنسبة إلى روسيا (565) مقابل 144 مليون نسمة، لكن على العكس؛ فجنوب إفريقيا هي الدولة ذات الدين العام الأدنى (فقط 156.742 مليون دولار مقارنة بروسيا التي لديها 472 مليون دولار في عام 2020)⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن الناتج المحلي الإجمالي لجنوب إفريقيا ليس في وضع جيد داخل دول البريكس، إلا أنه يبلغ حاليًا (616 %) من إجمالي الناتج المحلي لقارة إفريقيا، وهذا يعني أن جنوب إفريقيا، التي يبلغ عدد سكانها تقريبًا (56) مليون شخص، ينتج سدس ما تنتجه (54) دولة أفريقية، ويعيش (2281) مليار شخص على أراضيها، وقد يكون هذا هو السبب الرئيسي الذي جعل دول البريكس تقبل انضمام جنوب إفريقيا، ولكن، الهيمنة الاقتصادية لجنوب إفريقيا داخل القارة ليست واضحة على الإطلاق، حيث بدأت دول، مثل: نيجيريا ومصر في طور النشوء، حتى

(1) جمال عدوي، تأثير مجموعة بريكس في النظام الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2018/2019، ص 87.



وصلتا إلى (17%) و (11%) على التوالي من الناتج المحلي الإجمالي الأفريقي⁽¹⁾.

واستجابةً وتطبيقاً لسياسة التوسع التي تنتهجها دول المجموعة، تقدمت جمهورية مصر العربية خلال شهر حزيران من العام الحالي 2023 بطلب رسمي للانضمام لدول البريكس، في خطوة لاحقة لتصديقها وانضمامها لبنك التنمية الجديد الذي أنشأته هذه مجموعة، وتهدف مصر من هذا الإجراء تنمية اقتصادها وتعزيز حضورها الدولي، والاستغناء عن التعامل بالدولار الأمريكي في تبادلاتها التجارية، ولا سيما مع دول المجموعة ذاتها، في محاولة منها لاستثمار العلاقة التجارية المميزة التي تربط مصر بتلك الدول، حيث تجاوز حجم التبادل الاقتصادي والتجاري بين مصر ودول المجموعة 25 مليار دولار خلال عام 2022، فانضمام مصر لدول المجموعة سيفتح أمامها آفاق مستقبلية لتكوين شراكات اقتصادية فاعلة مع دول المجموعة، ولا سيما المشروعات التي تتعلق بتطوير البنية التحتية، وتعدد عائدات التمويل، وتشجيع الاستثمار الأجنبي داخل السوق المصرية⁽²⁾.

(1) جمال عدوي، تأثير مجموعة بريكس في النظام الدولي، مرجع سابق، ص 90.
(2) مصر تتقدم بطلب رسمي للانضمام إلى تجمع "بريكس"، مقال منشور على موقع سي أن أن بالعربية، بتاريخ 15 حزيران 2023، متوفر عبر الرابط:

<https://arabic.cnn.com/world/article/2023/06/15/egypt-is-applying-to-join-the-brics-reduce-dependence-on-dollar>



وبالتالي إذا نجحت مصر في تحقيق التكامل الاقتصادي مع دول البريكس، سيكون لذلك أثر بالغ في ازدياد مؤشرات الاقتصاد المصري، وتعزيز حضور مصر في النظام الاقتصادي الدولي.

نستنتج مما تقدم أن آفاق التكامل الاقتصادي بين دول البريكس؛ الهدف منه هو تحديد الآثار المحتملة للتكامل بين دول المجموعة، مع التركيز على تعزيز التجارة المتبادلة وتكامل التدفقات التجارية، كما تسعى المجموعة إلى زيادة عدد دولها، بانضمام دول ذات خصائص متشابهة من حيث معدلات النمو الاقتصادي أو تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أو القيمة السوقية للشركات العالمية.

المبحث الثاني

مجموعة البريكس وتفاعلاتها مع المؤسسات الاقتصادية

الدولية

يعد الاقتصاد المحرك الأساسي للسياسة العالمية في القرن الحادي والعشرين، كما أعد للمؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية التي أسسها الحلفاء الغربيون بعد الحرب العالمية الثانية القنوات الرئيسية التي تتفاعل من خلالها التعاملات التجارية والمالية مما يشكل تحديات كبيرة للاقتصاديات الصاعدة، لكن الكفاءة والوفرة المالية والأسواق الضخمة والميزات النسبية التي تميز اقتصاديات بعض دول المجموعة، قد زادت



من قوة المجموعة على مواجهة تلك التحديات الخارجية، وتجاوز التحديات الداخلية⁽¹⁾.

وجاء ميلاد منظمة التجارة العالمية بعد سنوات عديدة من المفاوضات الشاقة تعبيراً عن الوضعية الجديدة للاقتصاد العالمي، ومؤشراً هاماً على دخول الرأسمالية طوراً جديداً من تاريخها.

المطلب الأول

التأثير المتبادل بين البريكس وصندوق النقد الدولي

تختلف مجموعة "البريكس" عن غيرها من التجمعات والتحالفات والمنظمات التي شهدت الساحة الدولية من قبل، خاصة وأنه لا يوجد رابط معين يربط بين الدول الخمس، سواء على الصعيد السياسي أو الاقتصادي أو الثقافي، كما أنه لا يربطها نطاق جغرافي أو إقليمي، بل إنها تضم دولاً من أربع قارات مختلفة، كذلك فإن هناك تبايناً واضحاً في درجات النمو الاقتصادي ومستويات الإنتاجية بين الدول الخمس إلا أن هذه الدول الخمس ترتبط مع بعضها البعض برابط مهم، وهو الذي أنشئت

(1) منير محمود، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي بعد الحرب الباردة، بحث مقدم الى اللجنة الدائمة للعلوم السياسية، منشور على الموقع الالكتروني الاتي:

<https://guelma.yoo7.com/t1809-topic>



على أساسه هذه المجموعة، ألا وهو رفض الهيمنة الغربية على الاقتصاد والسياسة العالمية⁽¹⁾.

إذ إن أعضاء مجموعة "البريكس" يدعون إلى إنشاء نظام أكثر عدالة وتوازناً للعلاقات الاقتصادية الدولية، ويهدفون إلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي"، وذلك من خلال هيمنة القوى الاقتصادية الغربية على الاقتصاد العالمي، عن طريق إنشاء مؤسسات الاقتصادية عالمية (صندوق النقد الدولي البنك الدولي، منظمة التجارة العالمية بما يخدم مصالحها بالدرجة الأولى، وقد وصفت هذه المؤسسات، بأنها وسائل الاستعمار الجديدة التي يمكن من خلالها السيطرة على ثروات الدول الفقيرة والنامية، الأمر الذي دفع العديد من الدول النامية إلى المطالبة بضرورة إصلاح هذه المؤسسات وإقامة نظام اقتصادي عالمي جديد أكثر عدلاً⁽²⁾.

إلا أن الدول الغربية تقابل هذه المطالبات بالرفض وتسعى للحفاظ على سياسات هذه المؤسسات، حيث أن القوانين المالية والاقتصادية الدولية تشكلت أساساً من السياسات التنظيمية لصندوق النقد الدولي، وأحكام الخدمات المالية لمنظمة التجارة العالمية، واتفاقيات البنك الدولي، إلا أن

(1) زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي نظرة على بعض القضايا الاقتصادية المعاصرة، مرجع سابق، ص 324.

(2) مصطفى العبد الله الكفري، مجموعة العشرين وقمة سان بطرسبورغ 2013، مجلة المستقبل العربي، العدد 420، بيروت، 2014، ص 80.



قوانين هذه المؤسسات المالية مستوحاة من القوانين الداخلية للقوى الاقتصادية التقليدية التي دفعت بالاقتصاد العالمي إلى أزمة مالية عالمية عام 2008-2009، خاصة القانونين الإنكليزي والأمريكي كونهما من الأنظمة للمهيمنة على الأنشطة المالية عموماً⁽¹⁾.

لقد بدأ بروز دور مجموعة "البريكس" بالظهور في النظام الاقتصادي الدولي يتزايد بشكل مطرد منذ الأزمة المالية العالمية لعام 2008، والتي أثرت بدورها على اقتصادات الدول الغربية بشكل كبير، لدرجة أن هذه الدول شهدت انهياراً في نموها الاقتصادي بشكل لم تشهده من قبل، وفي المقابل حافظت دول "البريكس" على استقرار نموها الاقتصادي في أعقاب هذه الأزمة، والتي كانت آثارها على دول "البريكس" طفيفة جداً، ولكن مع تزايد حدة الأزمة المالية العالمية، وعدم قدرة مجموعة 67 والمؤسسات الاقتصادية الدولية على مواجهتها⁽¹⁾.

لجأت هذه الأخيرة إلى الاقتصاديات الناشئة لمطالبتها بالعمل المشترك على مواجهة تداعيات هذه الأزمة، حيث استطاعت الاقتصادات الصاعدة بشكل عام، ومنها دول "البريكس" بشكل خاص، مواجهة الأزمة المالية وآثارها وتداعياتها فمن هنا بدأ دور مجموعة "البريكس" في التأثير على سياسات هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية، وقد يتحلى هذا التأثير

(1) ماهر إبراهيم القصير، تكتل دول البريكس (نشأته - إقتصادياته - أهدافه)، مرجع سابق، ص



من خلال الأدوار التي تقوم بها مجموعة "البريكس" في المؤسسات الاقتصادية العالمية، وفي مداولات واجتماعات منتدى العشرين G20.

إذ تدرس هذه المجموعة إعادة إصلاح القواعد التي تنظم التمويل العالمي والتجارة، إلى جانب مجموعة من القضايا المهمة لتشكيل النموذج للتنمية، ومن أهم القضايا التي طرحتها مجموعة "البريكس" في هذا المنتدى هي الحاجة إلى إصلاح مؤسسات "بريتون وودز" المهيمن عليها من قبل القوى العربية والحد من انعدام الشرعية في هذه المؤسسات من خلال تغيير هياكل النظام الاقتصادي العالمي، وذلك زيادة حصص التصويت لصالح الاقتصاديات الناشئة نظراً لتعاظم مكانتها في الاقتصاد العالمي⁽¹⁾.

أولاً: الاستراتيجية الأولى: إصلاح صندوق النقد الدولي:

بدأ بروز مجموعة "البريكس" في التأثير على صندوق النقد الدولي، في إطار فعاليات قمة G20 في "لوس كابوس" بالمكسيك، حيث أعرب قادة "البريكس" عن استعدادهم للمساهمة في زيادة موارد صندوق النقد الدولي الذي لجأ إليه الأوروبيون كثيراً بعد الأزمة المالية العالمية عام 2008، وقد عرضت دول المجموعة تقديم حوالي / 604 / مليار دولار، إلا أنها

(1) مصطفى العبد الله الكفري، مجموعة العشرين وقمة سان بطرسبورغ 2013، مرجع سابق، ص



اشتترطت بالمقابل زيادة حصصها من التصويت في الصندوق، إذ تستحوذ الدول المتقدمة على 60% من نسبة التصويت، في حين لا تزيد حصة مجموعة "البريكس" عن 11,4% من الأصوات.

فالصين كأحد أهم دول مجموعة "البريكس"، استخدمت تفوقها المالي لتكون أكثر تأثيراً في صندوق النقد الدولي الذي لها، خلال الأزمة المالية، للاستدانة من الصين مقابل زيادة حصتها من حقوق التصويت⁽¹⁾.

وعلى الرغم من نجاح دول "البريكس" في الضغط بالتجاه إصلاح صندوق النقد الدولي، حيث وافقت أكثر من ثلاث أرباع الحكومات الأعضاء على إصلاح نظام التصويت للصندوق عام 2010 في إطار قمة مجموعة العشرين، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية التي تحوز على 17,7% من الأصوات، أعربت عن عدم استعدادها لتنفيذ هذه الإصلاحات بسبب عدم مصادقة الكونغرس الأمريكي على هذا القرار⁽²⁾.

هذا الأمر أثار استياء الدول الناشئة بما فيها دول مجموعة "البريكس"، وطالبوا بضرورة إصلاح هذه المؤسسات التي لم تعد تواكب التطورات التي حصلت على المستوى العالمي، خاصة بروزها كقوى صاعدة لا يمكن إغفالها في اتخاذ القرارات الاقتصادية والسياسية العالمية، وبعد أن

(1) عبد النبي العكري، مجموعة البريكس والخطوة النوعية، دار النهضة العربية، مصر، 2019، ص 20.

(2) أحمد دياب، البريكس تكتل القوى الصاعد، مرجع سابق، ص 8.



اقتربت نهاية عهدة رئيس البنك الدولي "روبرت زوليك" في عام 2012 واستقالة المدير العام لصندوق النقد الدولي "دومينيك ستراوس"، أعلنت دول "البريكس" عن رغبتها في إنهاء الهيمنة التي تفرضها الدول الغربية في تعيين رؤساء مؤسسات "بريتون وودز"، ودعت الاقتصاديات الناشئة لتقديم مرشحين لترأس هذه الهيئات".

ثانياً: الاستراتيجية الثانية: إنشاء هياكل مالية تمويلها دول المجموعة موازية لصندوق النقد الدولي:

بما أن "البريكس" تعد مصدراً مهماً من حيث رأس المال الاستثماري الجديد، فقد دفع ذلك إلى اقتراح إنشاء بنك للتنمية خاص بدول "البريكس" كبديل للمؤسسات المالية الدولية التي تهيمن عليها الدول الغربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، ويعود الفضل في إنشاء هذا البنك للتنمية الجديد للعام 2012 إلى الاقتصاديين "جوزيف ستيجلير" و "ليكولاس ستينون" اللذين بلورا فكرة بنك حديد للتنمية". وفي مارس / آذار عام 2012، أعلنت دول "البريكس" في قممتها الرابعة في الهند على إنشاء بنك عالمي متعدد الأقطاب يخطو بعيداً عن هيمنة اليورو والدولار كما هو معمول به في صندوق النقد الدولي⁽¹⁾.

(1) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، مصر، 2015، ص 117.



وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك معطيات مهمة أسهمت في بلورة القرار بإقامة بنك التنمية، منها: إن لدى الصين احتياطي مالي يتجاوز /3/ تريليونات دولار، وبالتالي فهي بحاجة إلى استثمارها بطريقة أفضل من شراء سندات الخزنة الأمريكية، وبالتأكيد فإن إعادة استثمارها في مشاريع تنمية تعزز البنية التحتية لبلدان "البريكس والبلدان النامية، بعد أكثر جدوى ورحية وضماناً.

إن البرازيل تمتلك تجربة ممتازة في إدارة البنوك، حيث أن بنك التعمير البرازيلي ذو رأسمال أكبر ودور أكثر فاعلية من البنك الدولي للتعمير، ولذلك فإن البرازيل يمكن أن تقدم خبرتها هذه في إقامة بنك التنمية الجديد⁽¹⁾.

وفي مارس/ آذار عام 2013 بدأ التفكير الفعلي في وضع لمعالم الأساسية لهذا البنك، حيث أجمعت دول "البريكس" في قمة "ديربان" بجنوب أفريقيا على اتخاذ قرار بإنشاء بنك التنمية الخاص بها برأسمال مبدلي قدر بـ /100/ مليار دولار، وذلك من احتياطات العملات الأجنبية التي تملكها الدول الأعضاء، ويكون تسيير البنك من قبل دول المجموعة فقط، وذلك من أجل وضع شبكة أمان استجابة للحالات الطارئة.

(1) محمد العسومي، مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية، مجلة أفاق المستقبل، العدد 19، العراق، 2013. ص 75.



ونظراً للمصالح المشتركة وحالة التوافق الواسعة والقوية في الآراء فيما بين البلدان الأعضاء، أمكن إنشاء بنك التنمية الجديد بسلسلة، وتمت تسوية الخلافات البسيطة والتفاصيل التقنية بين الدول الأعضاء المؤسسة، وفي أقل من سنة واحدة، أصبح بنك التنمية الجديد حقيقة واقعة، إذ استكملت المفاوضات بشأن قضايا رئيسية مثل اختيار المقر الرئيسي للبنك ونسب رأس المال، وتوزيع الوظائف، وفي الدورة السادسة لقمّة "البريكس" في عام 2014، أعلنت دول "البريكس" في "فورتاليزا" بالبرازيل عن إنشاء البنك، وينص الإعلان على أن يكون مقر البنك في شنغهاي"، وأن تساهم الدول الأعضاء الخمس المؤسسة لحصص متساوية، وإجمالي الرأسمال الأولي للبنك خمسون مليار دولار أمريكي، وحدد القرار أن يكون أول رئيس للبنك من الهند، وأول رئيس مجلس المحافظين من روسيا، وأول رئيس مجلس الإدارة من البرازيل، على أن يتم إنشاء أول فرع للمصرف في جنوب أفريقيا⁽¹⁾.

ومن ناحية أخرى، وبموجب اتفاق "البريكس" سيتم إنشاء ما يسمى صندوق الترتيبات الاحتياطية المشروطة والذي يسمح بتخصيص 100 مليار دولار، تسهم فيها الصين بـ 41/ مليار دولار، على أن تسهم البرازيل والهند وروسيا بثمانية عشر مليار دولار لكل منها، ثم تقوم جنوب أفريقيا بسداد المبلغ المتبقي وهو خمسة مليارات دولار، وبما أن هذا

(1) محمد فايز فرحات، الدول الصاعدة وتأثيرها في النظام الدولي، مرجع سابق، ص 21.



الصندوق المالي الاحتياطي في ذاته يمثل آلية للتعاون، فإنه سوف يكون دعامة متينة لبنك التنمية الجديد⁽¹⁾.

يهدف الصندوق إلى تخفيض تقلبات العملات ومواجهة تأثير السياسات النقدية التوسعية للولايات المتحدة الأمريكية في عملات هذه الدول، والمساهمة في إحداث الاستقرار المناسب لمعدلات الصرف في الدول الأعضاء، حيث سيعمل الصندوق على مواجهة آثار خروج رؤوس الأموال المفاجئ من هذه الدول حتى تتجنب مخاطر تخفيض قيمة عملاتها، من خلال عمليات تبادل العملات مع الصندوق كإجراء احترازي لمساعدة هذه الدول في التعامل مع الأزمات التي يمكن أن تواجه عملاتها، وهي المهمة التي يضطلع بها أساساً صندوق النقد الدولي.

غير أن الدور الذي يلعبه الصندوق كملجأ أخير مشروط إلى حد كبير بشروط قاسية، حيث تواجه الدول المضطربة مالياً صعوبات عديدة في الحصول على التمويل الذي تحتاج إليه من الصندوق بسبب الشروط المعقدة التي يضعها، خصوصاً فيما يتعلق بربط عمليات التمويل ببرامج

(1) محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الإقليمية الاقتصادية وأثرها على النظام التجاري العالمي، مرجع سابق، ص 63.



نمطية للإصلاح غالباً ما تكون غير شعبية وتسبب الكثير من الاضطرابات في الدول المفترضة⁽¹⁾.

تعتقد دول مجموعة "البريكس" أن المؤسسات الاقتصادية العالمية قد استخدمت لإجبار الدول النامية على الامتثال للسياسات الاقتصادية العربية، مثل فتح الأسواق أمام الشركات والسلع الغربية والخصخصة وتعزيز قوة الدولار الأمريكي كعملة التبادل المفضلة.

وبالتالي فإن المؤسسات الجديدة التي أنشئت دول "البريكس" كغيلة بالعمل على حمايتها من التدخل الأجنبي في اقتصادياتها المحلية، وتساعد على خلق نظام عالمي جديد يقوم على المساواة القانونية بين الدول، إذ تعد هذه المؤسسات، والمتمثلة في بنك "البريكس" للتنمية وصندوق الترتيبات الاحتياطية، كأدوات ضغط تخير الدول العربية على ضرورة الإسراع في إصلاح نظام التصويت في المؤسسات الاقتصادية العالمية، ومراعاة قوة وأهمية جميع الدول من خلال العدالة والمساواة ومراعاة مصالح الدول النامية⁽²⁾.

ومن خلال هذه الخطوات تتحلى مساعي تكتل "البريكس" لكسر هيمنة مجموعة الثمانية الكبار، وإنهاء حالة احتكار صندوق النقد الدول للتحكم

(1) عبد المنعم سعيد ومحمد فايز فرحات، مجموعة العشرين وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي، مرجع سابق، 72.

(2) بريرة انجهام، الاقتصاد والتنمية، مرجع سابق، ص 59.



في السيولة النقدية، وانفراد البنك الدولي بقيادة سياسات هيكلية في مختلف بلدان العالم، وهو ما يتضح من خلال النقد الذي وجهته تلك الدول إلى صندوق النقد الدولي في بيان قمتها التي انعقدت في البرازيل عام 2014.

وبشكل عام ينظر إلى هاتين المؤسستين على أنهما سيلعبان دور المنافس لكل من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي مجتمعين، وينظر المراقبون إلى إنشاء مثل هذه المؤسسات على أنها ستمثل نقطة تحول نوعية في كيان مجموعة "البريكس"، إذ ستساهم في بناء البنية التحتية والتنمية المستدامة المجموعة دول "البريكس"، فضلاً عن الإسهام في تعزيز اقتصادات البلدان النامية الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإن إنشاء بنك التنمية الجديد يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لتعزيز إصلاحات نظم الإدارة الاقتصادية العالمية، إذ تنظر "البريكس" إلى هذه الخطوة على أنها تمثل مبادرة ذاتية لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي الذي تسيطر عليه الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قوتها التصويتية المسيطرة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، حيث أن إنشاء بنك مشترك بين دول البريكس"، يمكن أن يشكل تحدي المؤسسات "بريتون وودز"، وبالتالي



إنهاء الهيمنة الغربية عليها وفرض مرجعية للقيادة والنظام الاقتصادي الدولي وتمويل التنمية متعدد الأطراف⁽¹⁾.

وعلى الرغم من أن بنك التنمية المجموعة "البريكس" لن يكون في البداية بذلك الحجم الذي يؤهله على منافسة البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، إلا أن تأسيسه سيكون بمثابة وسيلة ضغط تمارسها دول المجموعة على القوى العربية، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الإسراع في اتخاذ التدابير اللازمة لإصلاح المؤسسات الاقتصادية الدولية، مع الأخذ بعين الاعتبار الدور المتنامي لدول الاقتصاديات الناشئة في الاقتصاد العالمي، حيث تعهدت الولايات المتحدة الأمريكية خلال الجولة السادسة من الحوار الاستراتيجي والاقتصادي الصيني الأمريكي بمواصلة دفع الإصلاحات في النظام المالي والاقتصادي العالمي تحت إطار مجموعة العشرين، وتعهدت بتسريع الإصلاحات المتعلقة بصندوق النقد الدولي والبنك الدوليين لتوسيع تواجد الاقتصادات الصاعدة والدول النامية". وعليه فإن إنشاء بنك "البريكس" للتنمية سيكون قوة دافعة بشكل مستمر لبناء نظام اقتصادي عالمي حديد أكثر عدالة.

(1) ليلي عاشور، حاجم سالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس نموذجا، مرجع سابق، ص 85.



المطلب الثاني

البريكس ومنظمة التجارة العالمية

شهدت نهاية الحرب العالمية الثانية تغيرات جذرية في الاقتصاد العالمي حيث بدأت القوى العظمى في وضع الأساس للعلاقات التجارية الدولية في حقبة ما بعد الحرب. كانت ولادة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير في عام 1944، وكذلك توقيع الاتفاقية العامة (التجارة والتعريفات الجمركية) في عام 1947 بمثابة حقبة جديدة من النظام العالمي مع القواعد القانونية الدولية التي تتعامل مع التجارة العالمية والمال والاقتصاد الدوليين⁽¹⁾.

ورغم أن المؤسستين: "البنك الدولي" و "صندوق النقد" قد أصبحتا كيائين دائمين، إلا أن الاتفاقية العامة للتجارة ظلت كياناً مؤقتاً نظراً لأنها عبرت عن مصالح الدول المتقدمة، بينها المؤسسات (البنك الدولي - صندوق النقد الدولي) يعبراً عن مصالح الدول النامية.

وكان الهدف الأساسي من التوقيع على الاتفاقية العامة للتجارة هو: تحرير التجارة الدولية، ووضع القواعد التي تعمل على تنميتها بين الدول الأعضاء، وهذه الأهداف تختلف عن أهداف صندوق النقد الذي يهتم بوضع القواعد التي تحكم السياسات النقدية للدول، والبنك الدولي الذي

(1) سامح فوزي، الدول النامية ونظام فض المنازعات في منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص66.



يهدف بالأساس لمساعدة الدول المتعثرة في برامجها التنموية، مما دعا إلى ضرورة العمل من أجل إيجاد نظام قانوني دولي دائم ينظم قضايا تحرير التجارة الدولية ويحكم العلاقات التجارية ما بين الدول الأعضاء⁽¹⁾.

لقد انبثق أول حديث عن الجات وضرورة تحرير التجارة بعد فترة تعرضت فيها البنية التجارية العالمية لتغيرات جذرية خلال فترة ما بين الحربين (الكساد الكبير) حيث زادت الحواجز الجمركية والقيود المباشرة وغير المباشرة بصورة وصفها البعض بالحرب التجارية.

وكان هذا الاتجاه دافعاً بعد الحرب العالمية الثانية لإنشاء نظام مؤسسي دولي على النطاق الاقتصادي في إطار الأمم المتحدة يستهدف تحرير النظام العالمي في المجالات الثلاثة، المجال النقدي من خلال صندوق النقد الدولي، والمجال المالي من خلال البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمجال التجاري من خلال منظمة التجارة الدولية "WTO".

فكانت الجات التي هي اتفاقية متعددة الأطراف تتجسد بقواعد تحكم السلوك التجاري بين أعضائها الذين يسمون بالأطراف المتعاقدين، ويقبل الأطراف التزامات إضافية يتم الاتفاق عليها من خلال التفاوض، وهذه التنازلات تعد أعلى نسب بالنسبة للرسوم الجمركية التي يمكن فرضها

(1) مع عبد القادر مصطفى ال زكريا، عولمة المنظمات الاقتصادية الدولية وتأثيرها في الأقطار النامية، مرجع سابق، ص 105.



على البضائع الواردة من أقاليم الأطراف الأخرى، ويتم ادراج هذه التنازلات في جداول ملحقة بالجات⁽¹⁾.

ويذكر أن جهود إنشاء منظمة التجارة الدولية لم تنجح بعكس جهود إنشاء البنك والصندوق الدوليين، وهو ما دفع الولايات المتحدة إلى تبني فكرة الوصول إلى اتفاقية شاملة بشأن السياسة التجارية، بالفعل تم التوقيع عليها رسمياً في عام 1947 من جانب 23 دولة فيها سميت بالاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " Gatt "، وقد شهدت اتفاقية الجات عدة جولات تركزت حتى عام 1962 على تحقيق تقدم كبير لإزالة الكثير من القيود الجمركية من وجه التدفقات السلعية وقد نجحت في ذلك إلى حد كبير⁽²⁾.

في الحقيقة أن بعض دول "البريكس" تؤدي أدواراً مهمة على نحو متزايد في إطار مجموعة G20 وذلك من أجل إيجاد حل وسط حول المسائل العالقة في منظمة التجارة العالمية بين دول "البريكس" والقوى الاقتصادية الغربية، فالبرازيل والهند حلت محل اليابان وكندا في مجموعة الأربعة.

أما الصين فتمتلك مصلحة قوية في منظمة التجارة العالمية إلا أنها تنشط خلف الكواليس)، في حين أن روسيا لم تحصل على العضوية الكاملة

(1) ياسر الحويش، المنظمات الدولية الاقتصادية، مرجع سابق، ص 135.

(2) جابر فهمي عمران، التجارة الدولية في ضوء منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 123.



في منظمة التجارة العالمية إلا في عام 2012، وبالتالي فإن دورها لم يبرز بعد. وعلى هذا الأساس تعد كل دول مجموعة "البريكس" أعضاء في المنظمة.

لذلك بدأ دور "البريكس" في منظمة التجارة العالمية يتزايد منذ انعقاد المؤتمر الوزاري للمنظمة في سبتمبر/أيلول عام 2003، ويعود سبب تزايد دورها إلى الانقسامات الكبيرة بين مختلف أعضاء المنظمة على وضع جدول الأعمال المستقبلية للمنظمة، ووضع نص مؤتمر الدوحة الوزاري، الذي عارضته كل من البرازيل والهند، وتم توقيف جميع القرارات الرئيسية إلى غاية المؤتمر الوزاري اللاحق، وكان الهدف الرئيسي منها تقديم لمحة عامة عن التقدم المحرز في المفاوضات في إطار جدول أعمال الدوحة للتنمية، وكان القصد من ذلك، هو التوصل إلى اتفاق بشأن أهداف جولة الدوحة، ولكنها فشلت بسبب الانقسامات القوية بين دول الشمال والجنوب حول قرار تحرير التجارة الزراعية، هذا القرار الذي اعتبرته دول الجنوب بما فيها دول "البريكس" بأنه غير مناسب، ويهدد أمنها الغذائي⁽¹⁾.

إن المؤتمر الوزاري للمنظمة الذي انعقد في سبتمبر/أيلول عام 2003، يعد نقطة تحول بالنسبة لمعظم البلدان النامية الأعضاء في منظمة

(1) محمد عبد الله شاهين، منظمة التجارة العالمية واثرها على اقتصاديات الدول العربية، مرجع سابق، ص77.



التجارة العالمية، خاصة البرازيل والهند كأعضاء في مجموعة "البريكس"، للعب دور أكثر حزمًا في المفاوضات التجارية والدفاع عن مصالحها المشتركة من خلال هذه المؤسسة".

ولكن على الرغم من أن روسيا لم تكن عضو في منظمة التجارة العالمية، إلا أن ثلاثة من بلدان "البريكس" (الهند والصين، والبرازيل)، بمساعدة البلدان الناشئة الأخرى استطاعوا إفشال اتفاق الدوحة من خلال رفض الدول الثلاث المصادقة على خفض الإعانات الزراعية الأمريكية والأوروبية التي اعتبرت غير كافية للقضاء على الفقر والمجاعة في البلدان النامية. وعلى الرغم من اختلاف الأسباب التي دفعت دول "البريكس" لاتخاذ هذا الموقف، إلا أنهم استطاعوا إنهاء الهيمنة الأوروبية والأمريكية على منظمة التجارة العالمية⁽¹⁾.

هذا وقد نجحت دول "البريكس" بدعم مرشحها "روبرت أن فيدو" الدبلوماسي البرازيلي لرئاسة منظمة التجارة العالمية، إذ يمثل أول شخصية من بين دول البريكس"، وثاني رئيس من دول الجنوب، كما عملت دول "البريكس" للتنسيق مع الدول النامية للتصويت له والإطاحة

(1) احمد عبد الخالق واحمد بديع بليح، الجات وتحرير التجارة العالمية في الدول النامية، مرجع سابق، ص90.



بـ "هيرمينيو بلانكو" المدعوم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي".

بالإضافة إلى الأدوار التي تقوم بها دول "البريكس" داخل منظمة التجارة العالمية، فهي تتميز بنشاط تجاري كبير في العالم، وخاصة الصين التي وقعت عام 2011 معاهدات استثمار ثنائية مع 12/ دولة، واتفاقيات منع الازدواج الضريبي مع 96/ دولة).

وبحلول عام 2010 أصبحت الصين أكبر مستهلك للطاقة في العالم، وهذا ما دفعها إلى زيادة طلبها على المواد الطاقوية. وفي عام 2012 أصبحت تحوز على أكثر من نصف معدل نمو استهلاك الطاقة في العالم⁽¹⁾. إذ أصبحت شريك استراتيجي لمعظم دول العالم، وبات من الصعب الاستغناء عن السلع والخدمات التي توفرها بكميات كبيرة وبأسعار منخفضة، والتي تعجز حتى دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة على توفيرها في السوق العالمية، وبالتالي فإن أي خلل في اقتصادياتها سيؤدي بالضرورة إلى إحداث آثار على باقي اقتصادات دول العالم.

فالنشاط التجاري الكبير لمجموعة "البريكس" في الأسواق العالمية يثبت أهمية الأدوار التي تقوم بها في محيطها الإقليمي والدولي من خلال إمداد

(1) عبد الملك عبد الرحمن المطهر، الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمة التجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية، مرجع سابق، ص78.



مختلف دول العالم بالمواد الأولية والمنتجات الإلكترونية والزراعية وغيرها، حيث زادت كل هذه المعطيات من مكانة المجموعة في منظمة التجارة العالمية، وهو ما سمح لها بأن تلعب أدوراً كبيرة في منع وتنفيذ سياسات هذه المنظمة⁽¹⁾.

لهذا فإنه من الواضح بأن دول البريكس" تسعى إلى وضع نظام بديل لمواجهة القيود التي يضعها الهيكل الحالي للنظام المالي والنقدي الدولي على آفاق نموها بصفة خاصة هيمنة الدولار الأمريكي على نظم المدفوعات والاحتياطات الدولية الذي لا يوجد لها بدائل مناسبة حالياً، فقد طالبت المجموعة بإصلاح نظام التصويت في صندوق النقد الدولي الذي تهيمن عليه مجموعة قليلة من الدول، حيث تمتلك الولايات المتحدة الأمريكية أكبر قوة تصويتية، ذلك أن ضمان السيطرة على المؤسسات الاقتصادية الدولية يمنح الدول المسيطرة ميزة توجيه هذه المؤسسات لتحقيق مصالحها المباشرة بغض النظر عن مصالح الغير⁽²⁾.

وقد أكدت المجموعة في أكثر من موضع أن عملية الإصلاح تعد شرطاً أساسياً للتأكد من شرعية وفاعلية هذه المؤسسات، غير أن إصلاح المؤسسات الاقتصادية العالمية لا بد من أن توافق عليه الولايات المتحدة

(1) كاروان احمد حمه صالح، الجوانب القانونية لمكافحة الإغراق في اطار منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص 65.

(2) محمد صافي يوسف، النظرية العامة للمنظمات الدولية مع دراسة تطبيقية للمنظمات الدولية المتخصصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006، ص 284.



الأمريكية، ولا شك أن أية عملية للإصلاح ستفرض إذا ما كانت الصيغة المقترحة تخفف من هيمنتها على هذه المؤسسات، الأمر الذي ينظر إليه على أنه خط أحمر في عمليات إصلاح المؤسسات السياسية والاقتصادية الدولية، ومن ثم فإن آمال دول العالم غير الغربي في احتمال حدوث إصلاح جوهري لهذه المؤسسات يحدث قدراً من التوازن بين القوى الدولية الفاعلة في هذه المؤسسات، تصبح ضعيفة للغاية نظراً للبطء الشديد لوتيرة الإصلاح في هذه المؤسسات⁽¹⁾.

ومن المؤكد أن "البريكس" وما تملكه من قوة سكانية ضاربة وناتج قومي يزيد عن خمس الناتج العالمي، غير مرحب بما من قبل القوى الاقتصادية الكبرى في العالم، لأن في ذلك تحديد هيمنة تلك القوى على المؤسسات الاقتصادية الدولية، وأن الوضع الاقتصادي الجديد مجموعة "البريكس" لا يجعل هذه الدول تنتظر بأن تسمح لها القوى المسيطرة على المؤسسات الدولية بأن تبادر بإصلاح هيكل تلك المؤسسات، وإنما قد تتجاوز ذلك بالفعل إلى إنشاء نظم منافسة لها على المستوى الإقليمي والدولي، وهو ما حدث بالفعل من خلال إنشاء بنك التنمية وصندوق الاحتياطيات

(1) مصطفى عبد الله خشيم، البيئة العالمية السياسية والاقتصادية في الدول النامية، مرجع سابق، ص109.



النقدية، حيث يقوم إنشاء بنك التنمية على حل مشكلة نقص رؤوس الأموال في مشروعات التنمية بالدول النامية⁽¹⁾.

كما يزيد من وزن دول "البريكس" في النظام الاقتصادي الدولي، كما يؤمل أن يكون صندوق الاحتياطيات النقدية، وسيلة تأمين "وأمان" للرد المشترك على التحديات المالية التي تعترض دول "البريكس"، ولا يستبعد أن يتفق زعماء دول "البريكس" على إنشاء صندوق لدول المجموعة خاص بالاستثمار في البنى التحتية، وسبق لروسيا أيضاً أن اقترحت تأسيس منتدى "للطاقة" و"معهد السياسات الطاقة" و"بنك احتياطي للوقود؛ بهدف تعزيز أمن الطاقة للدول الخمس الأعضاء والدول التي قد تنضم إليها لاحقاً. وبالتالي، فإن النظام الاقتصادي العالمي الحالي يعيش مرحلة انتقالية، حيث تعيد دول "البريكس" إرساء قواعد هذا النظام العالمي الجديد بعيداً عن سيطرة اللاعبين التقليديين الذين أرسوا نظاماً عالمياً غير عادل، يكرس لاستمرار الفجوة بين الأغنياء والفقراء واتساع تلك الفجوة، ولا يسمح بأي دور يمكن أن تلعبه قوى صاعدة غيرها⁽²⁾.

إذا إن خطوات الدول الصاعدة وعلى رأسها دول تجمع "البريكس" تتوالى لنقادي سلبات السياسات الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا،

(1) غسان الجندي، وسائل حل الخلافات الدولية في منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص78.

(2) عادل المهدي، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق، ص101.



كما تسعى الدول الصاعدة لتحقيق إصلاحات حقيقية في المؤسسات المالية الدولية، بما يزيل سيطرة الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا على إدارة هذه المؤسسات، وتوجيه سياساتها.

وكما لوحظ مما تقدم، قامت بلدان "البريكس" بمجموعة من الخطوات التي تدعو إلى معالجة تطورات العولمة وتداعيات بروز نظام عالمي جديد يؤثر على القوى الاقتصادية العالمية مقابل صعود نجم الدول الصاعدة، محاولة لعب دورها في مجريات هذا النظام.

الخاتمة

تعتبر مجموعة البريكس واحدة من أبرز التكتلات الاقتصادية العالمية التي تلعب دوراً متزايد الأهمية في تشكيل النظام الاقتصادي الدولي. من خلال تعزيز التعاون بين دولها الأعضاء، استطاعت المجموعة أن تكون صوتاً قوياً للدول النامية في مواجهة الهيمنة الغربية، مما يساهم في إعادة تشكيل التوازنات الاقتصادية والسياسية العالمية.

النتائج

- 1- أثبتت مجموعة البريكس قدرتها على التأثير في الاقتصاد العالمي، خاصة في ظل الأزمات المالية التي تعرضت لها الدول المتقدمة، حيث حافظت على نموها واستقرارها الاقتصادي.



- 2- يعكس التنوع الاقتصادي بين دول البريكس (مثل الصين كدولة صناعية والبرازيل كدولة زراعية) قدرة المجموعة على تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق فوائد مشتركة.
- 3- تواجه المجموعة تحديات كبيرة في مواجهة الهيمنة الغربية على المؤسسات الاقتصادية الدولية، مما يدفعها إلى البحث عن بدائل مثل بنك التنمية وصندوق الاحتياطيات النقدية.
- 4- تسعى مجموعة البريكس إلى توسيع عضويتها من خلال جذب دول جديدة ذات خصائص اقتصادية مشابهة، مما يعزز من مكانتها في الساحة الدولية.

التوصيات

- 1- يجب على دول البريكس العمل على تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها، من خلال إنشاء مشاريع مشتركة واستثمارات متبادلة، مما يساهم في تحقيق التنمية المستدامة.
- 2- ينبغي على المجموعة مواصلة الضغط من أجل إصلاح المؤسسات المالية الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، لضمان تمثيل أفضل للدول النامية في اتخاذ القرارات.
- 3- من المهم أن تضع دول البريكس استراتيجيات مشتركة لمواجهة التحديات الاقتصادية العالمية، بما في ذلك تقلبات الأسواق المالية والتغيرات المناخية.



- 4- يجب تعزيز الوعي بأهمية مجموعة البريكس ودورها في النظام الاقتصادي العالمي، من خلال نشر المعلومات والدراسات التي تسلط الضوء على إنجازاتها وتحدياتها.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

- 1- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2010.
- 2- إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، مصر، 2015.
- 3- إيريك بوتيه، وميشيل فوكان، التطور الاقتصادي في آسيا الشرقية، تعريب صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، وزارة الثقافة دمشق، 2011.
- 4- بريرة انجهام الاقتصاد والتنمية، ترجمة: حاتم حميد محسن، الطبعة الأولى، دار كيوان، دمشق، 2010.



5- عبد النبي العكري، مجموعة البريكس والخطوة النوعية، دار النهضة العربية، مصر، 2019.

6- محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الإقليمية الاقتصادية وأثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية القاهرة،

2005

7- محمد صافي يوسف، النظرية العامة للمنظمات الدولية مع دراسة تطبيقية للمنظمات الدولية المتخصصة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2006.

8- نور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية، مركز الدراسات الاستراتيجية، السليمانية، العراق، 2007.

الاطاريح

1- جمال عدوي، تأثير مجموعة بريكس في النظام الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة - كلية الحقوق والعلوم السياسية - قسم العلوم السياسية، الجزائر، 2018/2019.

البحوث

1- ليلي عاشور، حاجم سالي موفق عبد الحميد، تكتل القوى الاقتصادية الصاعدة: مجموعة البريكس نموذجاً، مجلة جامعة النهرين، العدد 46، العراق، 2016.



2- محمد العسومي، مجموعة بريكس نموذجاً للتغيرات الدولية،
مجلة آفاق المستقبل، العدد 19، العراق، 2013.

محمد خنوش، الفواعل الدولية المؤثرة في النظام الدولي، بحث
منشور في مجلة الفكر للمعلومات، مصر، 2015.

3- مصطفى العبد الله الكفري، مجموعة العشرين وقمة سان
بترسبورغ 2013، مجلة المستقبل العربي، العدد 420، بيروت،
2014.

المواقع الالكترونية

1. مصر تتقدم بطلب رسمي للانضمام إلى تجمع "بريكس"،
مقال منشور على موقع سي أن أن بالعربية، بتاريخ 15
حزيران 2023، متوفر عبر الرابط:
<https://arabic.cnn.com/world/article/2023/06/15/egypt-is-applying-to-join-the-brics-reduce-dependence-on-dollar>

2. منير محمود، الاتجاهات الحديثة في دراسة النظام الدولي
بعد الحرب الباردة، بحث مقدم الى اللجنة الدائمة للعلوم
السياسية، منشور على الموقع الالكتروني الاتي :
<https://guelma.yoo7.com/t1809-topic>

